

## إشكالية النموذج

■ **عدم وجود الدراسات الجادة أدى لما نجده بين أيدينا من دراسات 'عتيقة' غدت هي المرجعيات الوحيدة التي تقدم نماذج 'غير شمولية' ومنتهمية الصلاحية زمنًا ومضمونًا**



د. وليد أحمد السيد  
sayedw03@yahoo.co.uk

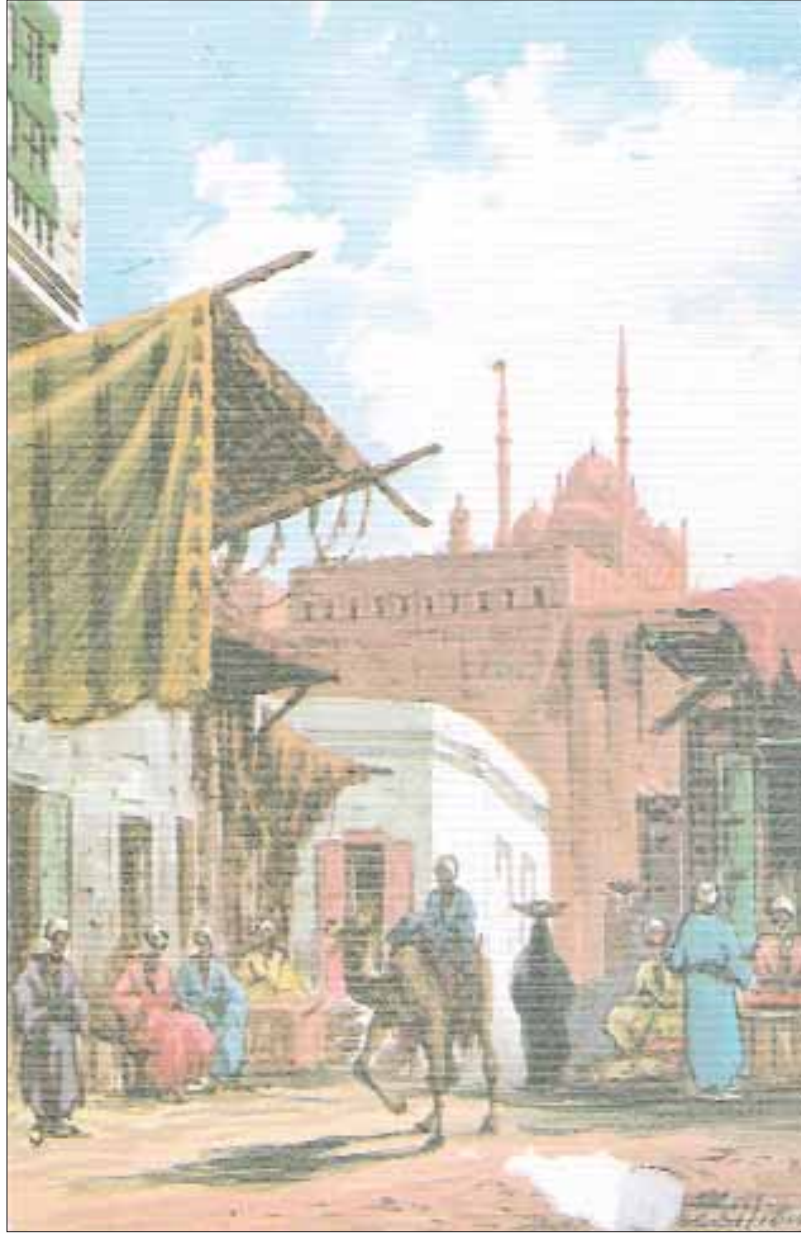
■ **لم تنتج أي من الدراسات السائدة في تقديم التلاقيات الفكرية الجادة بين الاختصاصات العديدة التي تشكل واحداً من أسس العالم العلمي المعاصر**

تقوم عليها إعادة تفكيك بنيتها العامة وتشخيص مشكلاتها أشار الدكتور المعماري مشاري النعيم إلى مجموعة من النقاط المهمة بما أسماه "مدن الأزمان" في مقالة مهمة، تتجاوز بكثير مسألة التوقع على دراسة المدينة "الإسلامية" وذلك برسم تطاير العلاقة الجادة بين صناعة القرار في المدينة كنتاج بيئي واجتماعي، ومدى اقتصادي، يتعلق تعلقاً مباشراً بالحركة التجارية والعلاقة الديموغرافية المتزايدة كواقع يستدعي "تخطيطاً" علمياً لا نمواً عفويًا. ويشير الدكتور النعيم في مداخلته إلى التأثير البالغ الذي تركته الطفرة النفطية الأولى على المدينة في منطقة الخليج العربي والتي تتمثل في تبني الثقافة الاستهلاكية، مما جعلها ساحة للتجريب وإعادة التجريب. الأمر الذي أدى إلى تحول هذه المدن إلى مشروع "عقاري" لا يستند على أي مبررات نمووية ولا حتى حضورية. ويقدم الدكتور النعيم مداخلة أن حلم "المدينة الكبيرة" لدى بعض الخليجين هو أحد تشكل ظاهرة "مدن الأزمان"، على أن فكرة تحويل مدن المنطقة إلى "مشروع استثماري" هي "النمط الذهني" الذي ساد بعد ذلك وهي فكرة ارتبطت بمجموعة محددة ذات قوة ونفوذ في المدينة وبالتالي تحولت ظاهرة "مدن الحكومة التنموية لخدمة مصالح هذه الفئة فسقطت الطرقات وامتدت المدن كي تحولوا إلى أراضي التي لا تساوي شيئاً وسط الصحراء إلى أراض ذات قيمة كبيرة وبالتالي أصبح النمو العمراني مفتعلاً وغير مبرر. ويشخص الدكتور النعيم المشكلة الكبيرة التي تكمن في سياسة التنمية المفتعلة هذه هي أنها مع الوقت تحول المدن إلى "مدن أزمان"، فكل نقص في الموارد المالية ينعكس بشكل مباشر على حيوية المدينة الداخلية محركاً لانشاء المدينة تاريخياً، فهذه الدراسات الا تاريخية تمت بمعزل عن التطورات العصرية والاجتماعية. ويقدر ما تفرقت هذه الدراسات في تحليلات أحادية ومن دون مقارنات جادة بالأحرى بقدر ما تخلو هذه الدراسات من الموضوعية والشمولية. فالمدنية - بالمفهوم الإنساني للكلمة - نشأت كمعطى بشري يضع لتباينات ثقافية وحضارية وجغرافية بيد أنها نظريات أساس يمكن اعتمادها في بحوث من العلوم البشرية التي هي محيطات لا شاطئ لها. أما التعامي والتعامل على مدن "الأخر" بنظرة استباقية ضيقة ومحدودة فتنافي الصفاة في "أخذ الحكمة للمؤمن أنى وجدها". ومن الطريف أن هذه الدراسات العاطفية التي خلقت "نمطية" عامة رومانسية للمدينة العربية "الإسلامية" قادت مجموعات من المعماريين المعاصرين لمحاكاة الأزقة والحواري والممرات الضيقة الملتصقة للمشاة للمدينة بفهمها التقليدي" الجامد في مشاريعها المختلفة على مستوى المشاريع الكبيرة، والطريف والمضحك معاً أن أحد الكتاب الذين يتبنون فكرة المدينة الإسلامية بعصبيتها كان عضواً في لجنة تحكيم مشروع مجمع المحاكم بالرياض في العام ١٩٩٤ وصوت لصالح مشروع يتبنى ساحات فارغة تتقدمها ناطحات سحاب! (١) ضد مشروع يتبنى النسيج الحضري العضوي للمدينة العربية "الإسلامية" باكتناظه وتعرج أرقته بدعوى عدم صلاحية المقترح للتوسع المستقبلي! (٢). ويكاد المرء أن يجزم أن من يتغنّى اليوم بمفاهيم المدينة العربية "الإسلامية" التي ضاقت بمنازعات أهلها على الخصوصية والهواء واستراق النظر، لو خير بين بيئة كهذه أو العيش في فلل خاصة تتقدمها حدائق غناء لاختار الأخيرة؛ ومعظمهم أصلاً يعيش في هذه الأخيرة في الغرب أو الشرق المتطور اختياراً لا قسراً! ومن هنا تبدو ضرورة الكف عن الترويج لهذه الدراسات "الألا تاريخية" التي أضحت موضة أكاديمية لا أكثر!

التي يعيشها البحث العلمي العربي وغياب الدراسات الجادة، ويخلو الساحة الفكرية من غير هذه الدراسات أصبحت تعد مرجعية لقلّة البحث، وغدت معظمها تكرر مفاهيم ومصطلحات قد تحتاج لقرون لإعادة قراءتها في مضمونها الصحيح بما يمكن الباحثين من إعادة قراءة التراث قراءة صحيحة. قراءة لا لجعله ينوب عن الحاضر والمستقبل كنموذج مغلّب، إنما كأطروحة في الأسس التي يمكن فيها "تجاوز" التراث كمعطى حضاري قابل أو غير قابل للتطور والتفاعل مع الحاضر، بحيث تتيح إمكانية دراسة التراث كشواهد من "المشكلات" التي ينبغي تلافياها في الحاضر. فليس كل ما ساد في الماضي صالحاً للحاضر فضلاً عن صلاحيته لزمنه أصلاً. ومن يدعي بنجاح التراث "كله وجزئته وغثه وسمينه" ليس أهلاً للتفنن لما يناسب الحاضر والمستقبل وتقديم حقائق تؤخر البحث العلمي ولا تقدمه. ومن هنا فهذه العقلية البيانية وراء هذه الدراسات ربما تحوي "الجينات" التي تقدم تفسيرات لبعض أسباب تفوق العرب والمسلمين المعاصر لاستغلال البيئة ومصادرها والتطور بالتطريات التي تعالج مسائل العمارة والعمران، حتى أصبح العرب في مقدمة الأمم في التطور العلمي في مسائل العمران والبيئة فيما نحن ما زلنا ننظر لنموذج المدينة "الإسلامية" الجامد الذي يعجز عن مواكبة تطورات العصر التكنولوجية كالسيارة التقليدية في تفاصيله وبقائنا نشأة المدينة البشرية المعاصرة مع الفارق الشاسع بين الماضي والحاضر.

وبالنسبة بقدر ما تفوق مثل هذه الدراسات التقليدية في تفاصيله وبقائنا نشأة المدينة العربية "الإسلامية" بقدر ما تنكسر نمطية المدينة الداخلية محركاً لانشاء المدينة تاريخياً، فهذه الدراسات الا تاريخية تمت بمعزل عن التطورات العصرية والاجتماعية. ويقدر ما تفرقت هذه الدراسات في تحليلات أحادية ومن دون مقارنات جادة بالأحرى بقدر ما تخلو هذه الدراسات من الموضوعية والشمولية. فالمدنية - بالمفهوم الإنساني للكلمة - نشأت كمعطى بشري يضع لتباينات ثقافية وحضارية وجغرافية بيد أنها نظريات أساس يمكن اعتمادها في بحوث من العلوم البشرية التي هي محيطات لا شاطئ لها. أما التعامي والتعامل على مدن "الأخر" بنظرة استباقية ضيقة ومحدودة فتنافي الصفاة في "أخذ الحكمة للمؤمن أنى وجدها". ومن الطريف أن هذه الدراسات العاطفية التي خلقت "نمطية" عامة رومانسية للمدينة العربية "الإسلامية" قادت مجموعات من المعماريين المعاصرين لمحاكاة الأزقة والحواري والممرات الضيقة الملتصقة للمشاة للمدينة بفهمها التقليدي" الجامد في مشاريعها المختلفة على مستوى المشاريع الكبيرة، والطريف والمضحك معاً أن أحد الكتاب الذين يتبنون فكرة المدينة الإسلامية بعصبيتها كان عضواً في لجنة تحكيم مشروع مجمع المحاكم بالرياض في العام ١٩٩٤ وصوت لصالح مشروع يتبنى ساحات فارغة تتقدمها ناطحات سحاب! (١) ضد مشروع يتبنى النسيج الحضري العضوي للمدينة العربية "الإسلامية" باكتناظه وتعرج أرقته بدعوى عدم صلاحية المقترح للتوسع المستقبلي! (٢). ويكاد المرء أن يجزم أن من يتغنّى اليوم بمفاهيم المدينة العربية "الإسلامية" التي ضاقت بمنازعات أهلها على الخصوصية والهواء واستراق النظر، لو خير بين بيئة كهذه أو العيش في فلل خاصة تتقدمها حدائق غناء لاختار الأخيرة؛ ومعظمهم أصلاً يعيش في هذه الأخيرة في الغرب أو الشرق المتطور اختياراً لا قسراً! ومن هنا تبدو ضرورة الكف عن الترويج لهذه الدراسات "الألا تاريخية" التي أضحت موضة أكاديمية لا أكثر!

وفي إطار الإشارة لمشكلات المدينة العربية المعاصرة على طريق بحوث جادة مفقود لجسر الهوة بين احتياجاتها وبين الأسس التي ينبغي أن



المدينة العربية في بحث عن النموذج

التي يعيشها البحث العلمي العربي وغياب الدراسات الجادة، ويخلو الساحة الفكرية من غير هذه الدراسات أصبحت تعد مرجعية لقلّة البحث، وغدت معظمها تكرر مفاهيم ومصطلحات قد تحتاج لقرون لإعادة قراءتها في مضمونها الصحيح بما يمكن الباحثين من إعادة قراءة التراث قراءة صحيحة. قراءة لا لجعله ينوب عن الحاضر والمستقبل كنموذج مغلّب، إنما كأطروحة في الأسس التي يمكن فيها "تجاوز" التراث كمعطى حضاري قابل أو غير قابل للتطور والتفاعل مع الحاضر، بحيث تتيح إمكانية دراسة التراث كشواهد من "المشكلات" التي ينبغي تلافياها في الحاضر. فليس كل ما ساد في الماضي صالحاً للحاضر فضلاً عن صلاحيته لزمنه أصلاً. ومن يدعي بنجاح التراث "كله وجزئته وغثه وسمينه" ليس أهلاً للتفنن لما يناسب الحاضر والمستقبل وتقديم حقائق تؤخر البحث العلمي ولا تقدمه. ومن هنا فهذه العقلية البيانية وراء هذه الدراسات ربما تحوي "الجينات" التي تقدم تفسيرات لبعض أسباب تفوق العرب والمسلمين المعاصر لاستغلال البيئة ومصادرها والتطور بالتطريات التي تعالج مسائل العمارة والعمران، حتى أصبح العرب في مقدمة الأمم في التطور العلمي في مسائل العمران والبيئة فيما نحن ما زلنا ننظر لنموذج المدينة "الإسلامية" الجامد الذي يعجز عن مواكبة تطورات العصر التكنولوجية كالسيارة التقليدية في تفاصيله وبقائنا نشأة المدينة البشرية المعاصرة مع الفارق الشاسع بين الماضي والحاضر.

وبالنسبة بقدر ما تفوق مثل هذه الدراسات التقليدية في تفاصيله وبقائنا نشأة المدينة العربية "الإسلامية" بقدر ما تنكسر نمطية المدينة الداخلية محركاً لانشاء المدينة تاريخياً، فهذه الدراسات الا تاريخية تمت بمعزل عن التطورات العصرية والاجتماعية. ويقدر ما تفرقت هذه الدراسات في تحليلات أحادية ومن دون مقارنات جادة بالأحرى بقدر ما تخلو هذه الدراسات من الموضوعية والشمولية. فالمدنية - بالمفهوم الإنساني للكلمة - نشأت كمعطى بشري يضع لتباينات ثقافية وحضارية وجغرافية بيد أنها نظريات أساس يمكن اعتمادها في بحوث من العلوم البشرية التي هي محيطات لا شاطئ لها. أما التعامي والتعامل على مدن "الأخر" بنظرة استباقية ضيقة ومحدودة فتنافي الصفاة في "أخذ الحكمة للمؤمن أنى وجدها". ومن الطريف أن هذه الدراسات العاطفية التي خلقت "نمطية" عامة رومانسية للمدينة العربية "الإسلامية" قادت مجموعات من المعماريين المعاصرين لمحاكاة الأزقة والحواري والممرات الضيقة الملتصقة للمشاة للمدينة بفهمها التقليدي" الجامد في مشاريعها المختلفة على مستوى المشاريع الكبيرة، والطريف والمضحك معاً أن أحد الكتاب الذين يتبنون فكرة المدينة الإسلامية بعصبيتها كان عضواً في لجنة تحكيم مشروع مجمع المحاكم بالرياض في العام ١٩٩٤ وصوت لصالح مشروع يتبنى ساحات فارغة تتقدمها ناطحات سحاب! (١) ضد مشروع يتبنى النسيج الحضري العضوي للمدينة العربية "الإسلامية" باكتناظه وتعرج أرقته بدعوى عدم صلاحية المقترح للتوسع المستقبلي! (٢). ويكاد المرء أن يجزم أن من يتغنّى اليوم بمفاهيم المدينة العربية "الإسلامية" التي ضاقت بمنازعات أهلها على الخصوصية والهواء واستراق النظر، لو خير بين بيئة كهذه أو العيش في فلل خاصة تتقدمها حدائق غناء لاختار الأخيرة؛ ومعظمهم أصلاً يعيش في هذه الأخيرة في الغرب أو الشرق المتطور اختياراً لا قسراً! ومن هنا تبدو ضرورة الكف عن الترويج لهذه الدراسات "الألا تاريخية" التي أضحت موضة أكاديمية لا أكثر!

وفي إطار الإشارة لمشكلات المدينة العربية المعاصرة على طريق بحوث جادة مفقود لجسر الهوة بين احتياجاتها وبين الأسس التي ينبغي أن

أنتها بضعة باحثين وغدت هي المرجعيات الوحيدة التي تقدم نماذج "غير شمولية" ومنتهمية الصلاحية زمنًا ومضمونًا. وفضلاً عن ذلك فالغالب هو "تفوق" الباحث على بحث "يتيم" وكان من سبق حيزت لهم مجامع "محيطات العلوم" استنتاجاً وتحليلاً ومقارنة. حتى في العلوم البشرية غير الشرعية! (١).

ثالثاً - تعوز معظم، إن لم يكن جميع هذه الدراسات، معلومات ميدانية حديثة تستمد من استبانات ومعلومات تصدرها مراكز إحصاء وبحوث في مختلف متعلقات المدينة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنقل والمواسلات وغيرها وإخضاع هذه البيانات للاستقراء والقياس والمقارنة النوعية مع المصادر التاريخية واستخلاص النتائج التي تراوح بين معطيات التراث ومتطلبات العصر. وبالتالي نتجت عدم وجود مثل هذه الدراسات الجادة المستمرة أدت لما نجده بين أيدينا من دراسات "عتيقة"

في كتاب لاحق له، واعتذر عن بعض اجتهاداته الغاطئة، وهو موضوع ناقشها في مساحة مستقلة.

رابعاً - لم تنتج أي من الدراسات السائدة في تقديم التلاقيات الفكرية الجادة بين

تميزت معظم، إن لم يكن جميع، الدراسات التي بحثت في المدينة العربية "الإسلامية" بأنها كانت أحادية النظرة. ففي أفضل حالاتها، لم تجاوز حدود التنظير العام في الصواب التي حكمت النسيج العمراني للمدينة العربية ودون دراسة "مقارنة" على مستوى الأسس لأكثر من نموذج مع نظيراتها، الغربية مثلاً. مع دراسات تطبيقية واقعية تحليلية للمدن العربية المعاصرة. وللمستقبل ولما بعد المستقبل؛ ويمكن وضعها تحت التنفيذ الواقعي لحل مشكلات المدينة المعاصرة ومتداخلات العصر الاجتماعية والتكنولوجية أم أن المدينة التقليدية بقلبيها وقالبها وكما هي "كقالب جامد" هي الحل؛ وهل يمكن الموازنة بين النموذج التقليدي للمدينة بقلبيها ذي شوارع المشاة المتعرجة وبين نموذج معاصر للمدينة تتكيف مع التطورات الاحتجاجية لدخول السيارة وللمستقبل ولما بعد المستقبل؛ جميع هذه ما تنزع إلى تقديمه معظم مدن العالم المعاصرة أم أنه لا يمكن تطبيقه في المدينة العربية المعاصرة؛ وهل يمكن اعتمادها كنموذج معاصر يتمدد خلف حلولاً معاصرة للبيئات المبنية التقليدية. أما "التمترس" خلف الدفاع العاطفي حول نجاعة المدينة العربية "الإسلامية" في توفير حلول مناخية وغيرها لساكنيها فلا يجب على تطورات العصر التكنولوجية، بل على العكس تتركس هذه الدراسات "تخاذلية" البحث العلمي العربي الجاد في الإنخراط في الواقع المعاصر، والهروب إلى بطون الكتب لتقديم أنماط حصرية واجتماعية جاهزة ومعلبة كحل "تراثي" للعصر. وبذا فهي تعتمد لتمديد الماضي بغثه وسمينه لينوب عن الحاضر وعن المستقبل، تمديداً أعمى يخلو من روح البحث الجاد القيم.

ثانياً - لا "تركيمة" البحث العلمي، حيث تشكل الدراسات السابقة أساساً للإحاطة مع إضافات تواكب العصر نحو نظرة شمولية للعلوم المتقاطعة. وهي سلبية يعانى منها البحث العلمي العربي عموماً. فغالبا ما يعتمد الباحث إلى "التفوق" عند حدود ما سبقه من الأبحاث كمرجع "مقدسة" لمباحث ذات نظرة أحادية وصفية تخلو من نقاش الفكرة ونقدتها ونسخها أو رفضها. وكان من سبق حيزت لهم مجامع "محيطات العلوم" استنتاجاً وتحليلاً ومقارنة. حتى في العلوم البشرية غير الشرعية! (١).

ثالثاً - تعوز معظم، إن لم يكن جميع هذه الدراسات، معلومات ميدانية حديثة تستمد من استبانات ومعلومات تصدرها مراكز إحصاء وبحوث في مختلف متعلقات المدينة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنقل والمواسلات وغيرها وإخضاع هذه البيانات للاستقراء والقياس والمقارنة النوعية مع المصادر التاريخية واستخلاص النتائج التي تراوح بين معطيات التراث ومتطلبات العصر. وبالتالي نتجت عدم وجود مثل هذه الدراسات الجادة المستمرة أدت لما نجده بين أيدينا من دراسات "عتيقة"

في كتاب لاحق له، واعتذر عن بعض اجتهاداته الغاطئة، وهو موضوع ناقشها في مساحة مستقلة.

رابعاً - لم تنتج أي من الدراسات السائدة في تقديم التلاقيات الفكرية الجادة بين

تميزت معظم، إن لم يكن جميع، الدراسات التي بحثت في المدينة العربية "الإسلامية" بأنها كانت أحادية النظرة. ففي أفضل حالاتها، لم تجاوز حدود التنظير العام في الصواب التي حكمت النسيج العمراني للمدينة العربية ودون دراسة "مقارنة" على مستوى الأسس لأكثر من نموذج مع نظيراتها، الغربية مثلاً. مع دراسات تطبيقية واقعية تحليلية للمدن العربية المعاصرة. وللمستقبل ولما بعد المستقبل؛ ويمكن وضعها تحت التنفيذ الواقعي لحل مشكلات المدينة المعاصرة ومتداخلات العصر الاجتماعية والتكنولوجية أم أن المدينة التقليدية بقلبيها وقالبها وكما هي "كقالب جامد" هي الحل؛ وهل يمكن الموازنة بين النموذج التقليدي للمدينة بقلبيها ذي شوارع المشاة المتعرجة وبين نموذج معاصر للمدينة تتكيف مع التطورات الاحتجاجية لدخول السيارة وللمستقبل ولما بعد المستقبل؛ جميع هذه ما تنزع إلى تقديمه معظم مدن العالم المعاصرة أم أنه لا يمكن تطبيقه في المدينة العربية المعاصرة؛ وهل يمكن اعتمادها كنموذج معاصر يتمدد خلف حلولاً معاصرة للبيئات المبنية التقليدية. أما "التمترس" خلف الدفاع العاطفي حول نجاعة المدينة العربية "الإسلامية" في توفير حلول مناخية وغيرها لساكنيها فلا يجب على تطورات العصر التكنولوجية، بل على العكس تتركس هذه الدراسات "تخاذلية" البحث العلمي العربي الجاد في الإنخراط في الواقع المعاصر، والهروب إلى بطون الكتب لتقديم أنماط حصرية واجتماعية جاهزة ومعلبة كحل "تراثي" للعصر. وبذا فهي تعتمد لتمديد الماضي بغثه وسمينه لينوب عن الحاضر وعن المستقبل، تمديداً أعمى يخلو من روح البحث الجاد القيم.

ثانياً - لا "تركيمة" البحث العلمي، حيث تشكل الدراسات السابقة أساساً للإحاطة مع إضافات تواكب العصر نحو نظرة شمولية للعلوم المتقاطعة. وهي سلبية يعانى منها البحث العلمي العربي عموماً. فغالبا ما يعتمد الباحث إلى "التفوق" عند حدود ما سبقه من الأبحاث كمرجع "مقدسة" لمباحث ذات نظرة أحادية وصفية تخلو من نقاش الفكرة ونقدتها ونسخها أو رفضها. وكان من سبق حيزت لهم مجامع "محيطات العلوم" استنتاجاً وتحليلاً ومقارنة. حتى في العلوم البشرية غير الشرعية! (١).

ثالثاً - تعوز معظم، إن لم يكن جميع هذه الدراسات، معلومات ميدانية حديثة تستمد من استبانات ومعلومات تصدرها مراكز إحصاء وبحوث في مختلف متعلقات المدينة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنقل والمواسلات وغيرها وإخضاع هذه البيانات للاستقراء والقياس والمقارنة النوعية مع المصادر التاريخية واستخلاص النتائج التي تراوح بين معطيات التراث ومتطلبات العصر. وبالتالي نتجت عدم وجود مثل هذه الدراسات الجادة المستمرة أدت لما نجده بين أيدينا من دراسات "عتيقة"

■ مؤسس مجموعة لونا ردار معمار بلندن